

اقتصاد

مدير عمليات الغاز له «الوطن»؛

تعبة بوابير الغاز عن طريق
الأسطوانات الصناعي حصراً

| رامز محفوظ

صرح مدير عمليات الغاز أحمد حسون له «الوطن» أن هناك دراسة لتوزيع أسطوانات الغاز الصناعي عبر البطاقة الذكية حالياً، وحتى تاريخه لم يطبق نظام توزيع تلك الأسطوانات عبر البطاقة الذكية. وبين حسون أن كل خمس فعاليات اقتصادية تحصل على أسطوانات الغاز الصناعي من قبل الموزعين عن طريق قيامهم بتشكيل ملحق عقد، بحيث يأخذ هذا الموزع كمية الغاز الصناعي المخصصة لهذه الفعاليات من شركة المحروقات ويقوم بتوزيع الكمية عليهم، موضحاً أنه لا يحق للفعاليات الاقتصادية الحصول على أسطوانات الغاز المنزلية، ويحصلون فقط على أسطوانات الغاز الصناعي.

وأشار حسون إلى أن موزعي الغاز يوزعون أسطوانات غاز منزلي بالإضافة لأسطوانات الغاز الصناعي، لافتاً إلى أن كل ملحق عقد مخصص بكمية خمسين أسطوانة غاز صناعي، وبالتالي كل خمس فعاليات يحصلون على خمسين أسطوانة، أي أن كل فعالية تحصل على عشر أسطوانات غاز صناعي، بحسب حاجتها، وفي حال انتهاء الكمية تحصل على عشر أسطوانات أخرى.

وفيما يخص تعبة بوابير الغاز بين حسون أن شركة المحروقات أعطت تعليمات بأن يتم تعبة بوابير الغاز عن طريق أسطوانات الغاز الصناعي وليس الغاز المنزلي، لافتاً إلى أن بعض المعتمدين حاصلون على رخصة تعبة بوابير الغاز، وهؤلاء منعتهم شركة المحروقات من الحصول على الغاز المنزلي وسمحت لهم فقط بالحصول على الغاز الصناعي، مشيراً إلى أن أسطوانة الغاز الصناعي تباع المعتمد الغاز بسعر ٤ آلاف ليرة سورية وهي معيبة بكمية ١٦ كيلو غراماً، وهي مدعومة.

وبالنسبة لتلاعب بعض المعتمدين بسعر أسطوانة الغاز المنزلي أوضح حسون أنه في هذه الحالة من الممكن للمواطن تقديم شكوى إلى شركة المحروقات، وفي حال التأكد من التلاعب يتم إلغاء ترخيص المعتمد الذي يبيع بسعر زائد، بالإضافة لذلك يمكنه تقديم شكوى للتأمين.

وأوضح حسون أن كل معتمدي الغاز في القطر حصلوا على أجهزة للبطاقة الذكية، لافتاً إلى أنه تم توزيع حتى تاريخه ٤١٠ أجهزة للبطاقة الذكية على معتمدي الغاز في ريف دمشق وفي دمشق ١٦٠ جهازاً للبطاقة الذكية.

| الوطن

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد اليوم القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٩ القاضي بإحداث شركة عامة ذات طابع اقتصادي تسمى «الشركة العامة للدراسات الهندسية»، ومقرها مدينة دمشق، برأس مال قدره ١,٤٥ مليار ليرة سورية.

تحل الشركة المحذرة بموجب أحكام هذا القانون محل الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية في الحقوق والالتزامات وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون وفي عقود المشروعات للشركتين قيد التنفيذ أو المشروعات الجديدة التي لم يباشر بتنفيذها بتاريخ نفاذ هذا القانون، وتضع الشركة لأحكام المرسوم التشريعي رقم (٨٤) لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

وبموجب المادة ٤ من القانون، تقوم الشركة بأعمال الدراسات والاستشارات في مجال الإنشاءات والأشغال العامة، وتقوم في نطاق اختصاصها بمهام الدراسة والتدقيق والإشراف في المشروعات المدرجة في خطط جهات القطاع العام والمشارك وأي جهة أخرى يجري الاتفاق معها داخل سورية أو خارجها.

وتتولى الشركة بوجه خاص مهام إعداد الدراسات (الفنية والاقتصادية) للمشاريع وتحديد الجدوى الفنية والاقتصادية لها واختيار أفضل الطرق لتنفيذها، والقيام بالدراسات الهندسية والفنية والتصاميم التقنية والتفصيلية للمشاريع الجديدة أو لتطوير وتوسيع المشروعات القائمة لزيادة كفاءتها ومردودها الإنتاجي بما يتلاءم والتطور التقني وإعداد أوضاعير كاملة لها.

إضافة لتدقيق الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية من حيث توحيها السلامة والدقة والتزاما



اقتصادية الأعمال واجتباب المبالغ والإسراف والهدر وصحة مذكراتها الحسابية وكفائها وصلاحياتها لتوضيح في التنفيذ، والقيام بمراقبة الصنع والإشراف على التنفيذ وعلى إجراء تجارب التشغيل وعمليات الاستلام الأولى والنهائي ضمن مناهج محددة تعتمد سائر قطاعات الدولة في تنفيذ مشروعاتها ووفق أسس تحدد مفهوم المختصة في كل من المكاتب الاستشارية وجهات الإشراف على التنفيذ.

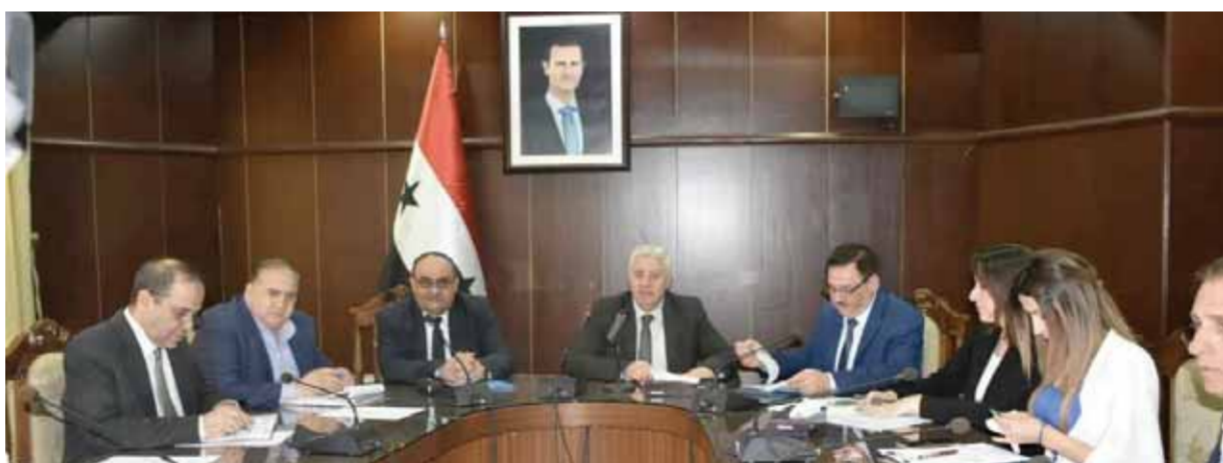
ومن مهامها أيضاً الحصول على براءات الصنع والتصاميم التفصيلية والتقنية المتطورة واستثمار حقوق الملكية الصناعية والتجارية للمشاريع الداخلة في اختصاصه، وتقديم المشورات والخبرات الفنية لجمع قطاعات الدولة والإشراك في التحكيم الفني، بالإضافة إلى تدريب المهندسين والفنيين في نطاق أعمالها ومهامها وإعداد كوادر فنية محلية متخصصة. وتقوم الشركة بتابعة التطورات الحاصلة في ميادين الصناعات والمشروعات التي تدخل ضمن اختصاصات الشركة ونشاطاتها، وإجراء أعمال الدراسات والدراسات والتصاميم الخاصة بمشاريع

ثلاثة وزراء يجتمعون بصناعي الري الحديث لدعمهم

نصائح وزير المالية للصناعيين: ابتعدوا عن الإحباط
ومن يعتقد بإعادة معمله بلمح البصر فهو مخطئ

| هناء غانم

مطالب عديدة تقدم بها أصحاب المنشآت الصناعية خلال اجتماع مع وزراء الصناعة والزراعة والمالية أمس لمتابعة العمل في مشروع التحول إلى الري الحديث، والذي يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الأمن المائي، حيث تمت مناقشة إمكانية تقديم جميع التسهيلات اللازمة والقروض لإعادة تأهيل العامل والمنشآت الخاصة بإنتاج مستلزمات الري الحديث.



وزير الصناعة: مليارات ليرة للإقلاع بمشروع الري الحديث والرقم قابل للزيادة

الصناعيون المتخصصون بمنتجات الري أكدوا أن هناك العديد من العقبات التي تعترض عملهم، مطالبين بإيجاد حل لموضوع الضائبة الجبركية الموجودة على القروض، والتي أربكت الصناعيين، ممنوعين بأهمية حل مشكلة الكهرباء والمحروقات، والأهم من ذلك تخفيض فوائد القروض من الحكومة.

ومن أبرز المسائل التي طرحها أصحاب المنشآت الصناعية موضوع تأمين المواد الأولية الضرورية لهذه الصناعة، وخاصة الحديد والستانيتيكية، والمطالبة بأن يتم السماح باستيرادها للمعامل المرخصة، وأن يتم معاملتهم معاملة المستثمرين في المناطق الحرة.

كما طالبا بتمويل أصحاب المشاريع بالقطع الأجنبي، وأن يتم دعم أصحاب المنشآت من خلال دعم فوائده القروض، وتخفيض نسبة

ما كان عليه في لمح البصر فهذا غير ممكن فهو مخطئ»، علينا العمل، معاً ونحن في الحكومة نتكافح للقضاء على اقتصاد الظل الذي يعتمد على التهريب ويسرق الكهرياء.. وغيرها، وما نريد اليوم هو الاعتماد على أنفسنا والتوجه إلى الزراعة».

بدورها أكدت معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا خضرت التوجه شرقاً لإعطاء الأولوية لإجازات الاستيراد، ولإسيما من الدول الصديقة، علماً أنه يتم دراسة كل موضوع على حدة، وأوضحت أنه يتم العمل أيضاً على فتح المعابر الحدودية لاسيما معبر البوكمال.

المشروع، وهذه المقترحات ستتم مناقشتها مع الجهات المعنية وإيجاد الحلول لها، وكلها تتعلق بتأمين التهريب والمحروقات والمواد الأولية عن طريق الاستيراد وتسهيلات القروض، وكلها مقترحات محققة ستتم دراستها مع الجهات المعنية، منوهاً بأن الحكومة جادة لدعم هذه المنشآت برصد مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية لدعم القطاع الزراعي في موازنة الدولة.

أما وزير المالية مأمون حمدان، فقد أبدى استعداده لتأمين القروض لإعادة إقلاع المنشآت، لكن وجهه صانع للصناعيين بالاتبعاد عن الإحباط، لأننا بحاجة إلى الإرادة، ومن يفكر صناعي بعودة معمله إلى

والطاقة المائية وزيادة الناتج الزراعي، وتشجيعاً له وجهت الحكومة بمنح القروض ومحفزات للصناعيين لإقلاع المنشآت. وبينه، عن وزير الزراعة أحمد القادري أن الحكومة مستعدة لتقديم الدعم لمعامل مستلزمات الري الحديث البالغ عددها ٤٦ معملاً، وذلك ضمن خطة لإحلال المنتج المحلي بدلًا من المستورد، داعياً أصحاب المعامل المتوقفة إلى الاستفادة من التسهيلات المقدمة لهم لجهة تخصيصهم جزءاً من المبالغ المخصصة للقروض.

وأشار إلى أنه تم الاستماع إلى الصناعيين ومقترحاتهم لتشكيل اطلاقة جديدة حول

الفائدة على القروض من المصرف الصناعي لكونها عالية.

وزير الصناعة مع جذبة أكد أن التحول إلى الري الحديث يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الأمن المائي، لافتاً إلى أن الصناعيين شركاء للحكومة في إعادة إطلاق مشروع الري الحديث بعد توقفه منذ العام ٢٠١٢، والذي تمت الموافقة على رصد مبلغ ٢ مليار ليرة سورية بشكل أولي للإقلاع بالمشروع، وهو قابل للزيادة بدعم لخطوات المشروع وفق توجهات الحكومة.

وأوضح أن مشروع التحول إلى الري الحديث غاية في الأهمية، لأنه يرشد الري الاستهلاكي

شركات الإنشاءات العامة

تنفذ أعمالاً بـ١٦,٥٨ مليار

ليرة في ٢ أشهر

| وفاء إبراهيم جديد

صرح مدير شؤون شركات الإنشاءات العامة في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر نحوي له «الوطن» بأن إجمالي الخطة السنوية للشركات المرتبطة بالوزارة ٨٦,٥٧ مليار ل. س. نفذ منها خلال الربع الأول أعمالاً بقيمة

١٦,٥٨ مليار، ل. س. وبين أن نسبة تنفيذ الخطة السنوية للشركات كافة بلغت ١٩ بالمئة (وهي تقريباً ماثلة للعام الفائت)، وتم تحقيق أرباح للشركات من الإيرادات بمبلغ ٣٩٢ مليون ل. س. أي بنسبة أرباح ٢,٤ بالمئة من إجمالي الإيرادات. ولفت نحوي إلى أن نسبة التنفيذ خلال الربع الأول تكون منخفضة عادة بسبب عامل الطقس ويتم التعويض خلال الربع الثاني بحيث ترتفع النسبة مع تحسن الطقس والظروف الجوية، متوقفاً أنه خلال فصل الصيف سيحسن الأداء من الممكن أن يتجاوز الإنجاز ٦٠ بالمئة من الخطة، لأن العمل خلال هذا الفصل يكون متاحاً بشكل أكبر، وفي نهاية العام ستحقق الشركات كافة نسبة تنفيذ فوق الخطة.

ورأى نحوي أن تقييم الشركات جيد جداً، لأنها رابحة جميعاً، والتقييم الأهم يكمن دائماً في الربح وتسديد الرواتب والأجور. ولفت إلى أن أغلب الشركات حصلت على جهات عمل جديدة، كافية، خلافاً للأعوام الماضية، وقامت بتوقيع عقود بأسعار مقبولة، فضلاً عن حجم عملها الجيد ودعم الحكومة لها، لافتاً إلى تنفيذ عقود مع روسيا لتوريد الآليات وستتم المباشرة بتوريد الآليات خلال فترة قريبة، منوهاً بأن هناك نقص تمويل من بعض الجهات مالكة المشروعات الأمر الذي أدى إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وزيادته.

رجال أعمال «متعثرون» سددوا للتجاري ٣٠ مليار ليرة خلال عامين

٣٠ مليار ليرة حصلاً «التجاري السوري» من القروض المتعثر



| عبد الهادي شباط

المدير أن المصرف عمل على تسوية قروض متعثرة بعشرات المليارات من الليرات السورية بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥، بما تضمنه من محفزات ومزايا تحت المقرضين على إبرام التسويات، وكذلك وفق القوانين التي صدرت سابقاً لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة.

كما لجأ المصرف إلى الضغط على المقرضين للقيام بالتسوية والتسديد من خلال إصدار قرارات منع السفر بحق بعض المتعثرين، ما أرغم البعض على إجراء التسوية، وتقديم التسهيلات والإغراءات للبعض الآخر بحسب حسن النية والملاءة ليستفيد أكبر عدد ممكن من المتعثرين من المرسوم والقوانين الناظمة لعمليات التسوية، تبع ذلك تشكيل لجان حكومية متابعة ومعالجة

كشف مدير لدى المصرف التجاري السوري له «الوطن» عن حجم المشكلات من القروض المتعثرة منذ بداية شباط في عام ٢٠١٧ وحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٩) إذ تجاوز ٣٠ مليار ليرة سورية، كانت مستحقة للمصرف في ذم المقرضين.

وبين أن هناك إقبلاً جيداً على إجراء التسويات والتسديد من المتعثرين، وأنه للاستفادة أكثر من قانون التسويات، وتوسيع قاعدة شريحة المتعثرين المستفيدين من القانون بطبق المصرف لتعديل القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية القروض المتعثرة.

وحول آليات تحصيل الديون في المصرف التجاري، بين

ملف القروض ودراسة مشكلاتها. واعتبر المدير أن العديد من الصعوبات واجهت المصرف في عمله خلال السنوات السابقة بسبب ظروف الحرب على سورية، ومنها مشكلة نقص العمالة لديه وخاصة الكوادر المدربة التي تمتلك الخبرات والمهارات في العمل المصرفي، حيث واجه المصرف تحدياً حقيقياً في هذا المجال، وخاصة لجهة صعوبة إيجاد الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي أمام استمرار وتيرة العمل وهو ما يتطلب حالة مضاعفة الجهود لتعويض الخبرات والكفاءات بإعادة هيكلة الفرق، وبالإستفادة من المخرزين من مسابقة المصارف وتوزيعهم وفق الحاجة والمؤهله العلمي بما يرمي المنقص الذي حصل نتيجة الظروف التي مر بها القطر وتتم مراعاة عمليات التدريب والتأهيل بعناية واهتمام كبير.